مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية لنسب التعثر المالي في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: أ.د. رضوان العمار، رشا يحيى ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5092
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 11:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

An Analytical Study For Financial Failure Ratios in Traditional Private Banks Operating in Syria

Dr. Radwan W. Alammar [*]
Rasha Ibrahim [**]

(Received 25 / 9 / 2017. Accepted 4 / 2 / 2018)

□ ABSTRACT □

The existing crisis that Syria facing is contributed to spread the a phenomenon of bad debts which have the fundamental effect on performance of banks,because of their loads included banks and clients defaulting,so it was necessary to research on financial stumbling ratio with in a sample in Syrian traditional private banks consisting of: International Bank for Trade and Finance, Audi Bank, Byblos Bank, Arab Bank, Bank Bemo Saudi Fransi, Bank Syria and Overseas, during the period from 2010 To 2016 to know points of strength and weakness in order to find solutions which can reduce this a phenomena and relieves its negative effects.

We noticed that the reason of stumbling is backed to two types of risks one of them regular risks and another one irregular risks, that means one of them happened because of mismanagement of credit process and failed to make credit decision depending on scientific foundations, and the another one happened because of reacting of present crisis.

That study concluded,it is so importance of restructuring the mechanism of granting credit, that consistent Syrian market variables and take procedures not only to hedge the risk of default, but also processing it and helping defaulting clients especially these who have stumbled as result of irregular risks which reduce losses bank and help it collecting loans.

Key words: financial failure, credit risk,Syrian private Banks.

[*]**Professor - Finance And Banking Department- Faculty Of Economics- Tishreen University – Lattakia-Syria.**
[**]**Postgraduate Student - Banking Finance Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

دراسة تحليلية لنسب التعثر المالي في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريـــة

الأستاذ الدكتور رضوان العمـَـار*
رشـا يحيى ابراهيـــــم**

(تاريخ الإيداع 25 / 9 / 2017. قُبِل للنشر في 4 / 2 / 2018)

□ ملخّص □

ساهمت الأزمة الراهنة التي تتعرض لها سورية ،والتي كان لها انعكاسات اقتصادية ومالية أثرت على عمل القطاع المصرفي بانتشار ظاهرة الديون المتعثرة التي تعتبر من المشكلات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، لما يترتب عليها من أعباء تشمل كل من العملاء المتعثرين والمصارف لذلك كان من الضروري الوقوف على نسب التعثر المالي ضمن عينة من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية والتي تشتمل على المصرف الدولي للتجارة والتمويل ،عودة ،سورية والمهجر ، بيمو السعودي الفرنسي ، بيبلوس ، العربي خلال الفترة الممتدة من عام 2010 ولغاية العام 2016، ومعرفة نقاط الخلل والضعف ومحاولة إيجاد حلول لها بالشكل الذي يضمن استمرار المصرف ويحد من ظاهرة الديون المتعثرة ويخفف من آثارها السلبية.

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية :

عند التحقق من أسباب التعثر خلال الأزمة السورية نجد بأنها تعود لنوعي المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، أي جزء من هذه المخاطر يعود لسوء إدارة العملية الائتمانية في المصارف وعدم اتخاذ القرار الائتماني وفق أسس علمية ومدروسة، وجزء منه يعود لتداعيات الأزمة الراهنة وانعكاساتها على القطاع المصرفي،آخذين بعين الاعتبار أن نمو المحفظة الائتمانية يترافق مع نمو التسهيلات المتعثرة ما لم تتخذ إجراءات وتدابير تضمن بقاء نسب التعثر ضمن الحدود المسموح بها .

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة آلية منح الائتمان في المصارف السورية بما يتناسب مع متغيرات السوق السورية واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتحوط من مخاطر التعثر ومساعدة العملاء المتعثرين للحد من خسائر المصرف.

الكلمات المفتاحية : التعثر المالي، مخاطر الائتمان، المصارف السورية الخاصة.

* أستاذ - قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد-جامعة تشرين –اللاذقية-سورية.
** طالبة دكتوراه - قسم العلوم المالية المصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية .

مقدمة :

يعتبر القطاع المصرفي الحامل الأساسي لأي تطور اقتصادي واجتماعي، فهو المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله استقطاب رؤوس الأموال من أجل استثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية (أبو خزامة، 2000، ص 20)،إلا أن القطاع المصرفي في سورية مازال يعاني الكثير من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيامه بدوره في عملية التنمية الاقتصادية وذلك منذ صدور المرسوم التشريعي لعام 2001الذي ساهم بإحداث نقلة نوعية في عمل القطاع المصرفي السوري من حالة احتكار القطاع العام للعمل المصرفي لفترة طويلة من الزمن وسيطرته على كامل النشاطات المصرفية إلى جو من المنافسة مع القطاع الخاص لجذب رؤوس الأموال واستثمارها وتحقيق عائد مناسب منها (إلا أن هذا التطور في بيئة العمل المصرفي لم يترافق مع إعادة تنظيم البنى التحتية لآلية العمل المصرفي)، وصولاً إلى الأزمة الراهنة التي تتعرض لها سورية والتي كانت لها انعكاسات اقتصادية ومالية أثرت على عمل القطاع المصرفي وساهمت بانتشار ظاهرة الديون المتعثرة التي تعتبر من المشكلات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف لما يترتب عليها من أعباء تشمل كل من العملاء المتعثرين والمصارف. لذلك كان من الضروري الوقوف على نسب التعثر المالي في المصارف السورية التقليدية الخاصة خلال فترة الأزمة ومعرفة نقاط الخلل والضعف ومحاولة إيجاد حلول لها بالشكل الذي يضمن استمرار المصرف ويحد من ظاهرة الديون المتعثرة ويخفف من آثارها السلبية.

مشكلة البحث :

تعتبر العملية الائتمانية من أهم مصادر الايرادات في المصرف، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على جودة محفظة القروض ومستوى أداء المصرف، وتتطلب سياسات واستراتيجيات للتنبؤ بها والتحوط لها (مطر،2000، ص15)، وعلى اعتبار أن إدارة الائتمان في سورية تعاني من قصور وضعف في الآلية المعتمدة لمنح التسهيلات الائتمانية[1] لا سيما وأن التوسع في منح الائتمان المصرفي من أجل الوصول لحصة سوقية أكبر في ظل غياب الأسس العلمية لمنح الائتمان وسيطرة العوامل الشخصية على القرارات الائتمانية وعدم متابعة القروض الممنوحة ووجود أزمة سياسية انعكست آثارها على القطاع المالي والمصرفي سيساهم بظهور العديد من حالات التعثر المالي الأمر الذي دفع الباحثة إلى دراسة نسب التعثر في المصارف السورية الخاصة ومعرفة مدى مساهمة الأزمة في سورية في زيادة معدل نمو التعثر المالي في المصارف السورية الخاصة .

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية النظرية:

يسعى البحث كي يكون مرجعاً متواضعاً للباحثين والعاملين في مجال المصارف لاسيما في قسم إدارة المخاطرة الائتمانية، وذلك من خلال تحسين آلية منح الائتمان والسعي لمتابعة الائتمان بعد منحه وإعادة تقييمه لمساعدة العملاء المتعثرين والحد من خسائر المصرف.

الأهمية العملية :تكمن في تسليط الضوء على عينة من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية التي أخذت تعاني من التعثر المالي والذي تبين لنا من خلال الدراسة الاستطلاعية لعمل هذه المصارف والتعرف على

[1].قصيري،حسين ماجد، أطروحه معدة لنيل الدكتوراه بعنوان"نموذج مقترح لتقييم الجدارة الائتمانية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على القطاع المصرفي في سورية)،اشراف الأستاذ الدكتور رضوان العمار، كلية الاقتصاد،جامعة تشرين، سورية،2016،ص122.

مسببات هذا التعثر لاتخاذ الاجراءات التي تضمن بقاءه ضمن الحدود المسموح وبالشكل الذي يضمن وجود قطاع مصرفي سليم تجاه ظاهرة القروض المتعثرة.

كما يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- ❖ تحديد مسببات تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة ومعدلات نموها خلال الأزمة السورية .
- ❖ التعرف على قدرة البنك في تمويل التسهيلات الائتمانية من الودائع المصرفية .

منهجية البحث :

في القسم النظري : يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بالديون المتعثرة أنواعها ومسبباتها وذلك من خلال ما سنحصل عليه من المسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث العربيـــة منها والأجنبيـــة والتي سيتم توظيفها في بناء الإطار النظري للبحث، أما في القسم العملي فسيتم احتساب نسب التعثر في المصارف عينة البحث خلال الفترة من 2011ولغاية 2016 ومقارنتها مع النسب المحتسبة في العام 2010على اعتباره العام السابق للأزمة.

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سورية أما عينة البحث فقد اشتملت على ستة من البنوك الخاصة التقليدية العاملة في سورية وهي بنك عودة ، سورية والمهجر، بيمو السعودي الفرنسي، بيبلوس، الدولي للتجارة والتمويل، العربي .

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

الدراسة الأولى :(بزام ،2014) "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي "

هدفت الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الربط بين التعثر المالي والمؤشرات المالية ، واعتمدت الباحثة عينة مكونة من /20/ مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها /5/ متعثرة والباقي سليمة وطبقت عليها مجموعة من النسب المالية ومن ثم اختبرتها وفق أسلوب التحليل العاملي التمييزي من أجل بناء نموذج بأفضل مجموعة ممكنة من النسب المالية ، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

1. اعتماد أربع نسب مالية تحقق كفاءة عالية لنموذج التنبؤ وهي :

الأصول الجارية /إجمالي الأصول

الأصول غير الجارية / اجمالي الأصول

ربح الاستغلال / صافي المبيعات [2]

صافي الربح / رقم الأعمال[3]

[2] **ربح الاستغلال هو صافي الربح**

[3] **رقم الأعمال هو المبيعات**

2. 100% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة مصنفة تصنيف صحيح ومتجانسة فيما بينها .
3. 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة مصنفة تصنيف صحيح ومتجانسة فيما بينها .
4. ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الافصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج بكفاءة .
5. ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المطورة كأداة ذات فعالية لقياس التعثر المالي والتنبؤ به والعمل على تطوير التحليل المالي كي تتمكن المؤسسة المالية من معرفة وضعها الحالي وإمكانية التنبؤ بالمستقبل .

الدراسة الثانية :(القريشي ، 2013) " دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي "

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونه من /13/ مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر منها/5/ متعثرة و/8/ سليمة واعتمدت الدراسة على مجموعة من النسب المالية منها نسب الربحية والسيولة وكفاية رأس المال واعتمد الباحث على أسلوب التحليل العاملي التمييزي في التحليل وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية :

1. 100%نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة المصنفة بشكل صحيح ومتجانسة في السلوك .
2. 70% نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة المصنفة بشكل صحيح ومتجانسة في السلوك .
3. 30% نسبة المصارف المتعثرة وغير متجانسة وبعد التحليل تبين بأنها تعود لسنة مالية تلي سنة تم خلالها إعادة جدولة للقروض.

الدراسة الثالثة :(مطر، 2011)"نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين" .

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج يستطيع التمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية بغية التعرف على وضع هذه منشآت في وقت مبكر يسمح للجهات الرقابية بالتدخل في الوقت المناسب بالاعتماد على أسلوب Stepwise analysis وتم التوصل للنموذج التالي :

$$Z= 326.940A8+ 37.810A11-140905A1-7.261A22$$

حيث أن (A8,A11,A1,A22) ترمز للنسب المالية التي تم الاعتماد عليها في بناء النموذج وبعد اختبار العينة المؤلفة من/8/ بنوك عاملة في فلسطين وفق النموذج المقترح تم التوصل للنتائج الآتية :

1. يعمل النموذج المقترح المبني على مجموعة من النسب المالية على تحديد المصارف المتعثرة من المصارف غير المتعثرة من خلال التنبؤ بالتعثر بدقة تصل إلى 100% قبل عامين من التعثر وبنسبة 75%في السنة الثالثة قبل التعثر وبنسبة 62.5% في السنة الرابعة قبل التعثر مما يعطي صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية لإدارة المصرف والجهات الرقابية عليه .
2. ضرورة تطوير أنظمة الانذار المبكر عن طريق تطوير البرامج الحاسوبية التي تزود إدارة المصرف بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية التي تساعد في التنبؤ بالتعثر المالي.

الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى :

(Bredart ,2014)" Bankruptcy prediction model the case of united state".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع المالي لـ/450/ شركة أميركية خلال الفترة الممتدة من (2000-2012) من خلال تطوير نموذج للتنبؤ المالي بعد تناول العديد من النماذج الموجودة مثل التمان وتافليروبيفار.....وذلك بالاعتماد على ثلاث نسب مالية أساسية للتنبؤ وهي :

نسب السيولة والربحية والملاءة المالية حيث أن :

X1 : الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

X2 : صافي الربح / إجمالي الأصول

X3 : حقوق الملكية / إجمالي الأصول

كما اعتمد الباحث على أسلوب descriptive statistic and logistic model في التحليل بعد أن تم تصنيف الشركات المتعثرة والشركات السليمة وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

1. استطاع النموذج المقترح من التنبؤ بالتعثر المالي قبل سنتين من وقوعها بالتعثر المالي وبدرجة دقة83.82%.

2. قدم النموذج معلومات هامة لإدارة الشركات المتعثرة تمكنها من معرفة أسباب التعثر لمعالجتها والحد من آثارها .

3. قدم معلومات للمستثمرين تمكنهم من مراجعة نشاطاتهم واستثماراتهم ومعرفة وضعها المالي.

الدراسة الثانية :

(Laitinen; Suvas,2013)" International applicability of corporate failure risk models based on financial statement information comparisons across European countries. تهدف الدراسة إلى التعرف على الوضع المالي لـ عدد كبير من الشركات الموجودة في /30/ دولة أوروبية من خلال مجموعة من النسب المالية ومن ثم العمل على إمكانية بناء نموذج موحد للتنبؤ بالتعثر المالي في الدول الأوروبية عينة الدراسة ، كما اعتمدت الدراسة على نسب السيولة السريعة ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الأصول التي تم اختبارها فيما بينها لتصنيف الشركات الموجودة في العينة فكان 3372493 سليمة و 56541 متعثرة واستخدمت أسلوب logistic regression analysis من أجل بناء النموذج فكان على الشكل الآتي :

$$P(y=1/x)= \frac{1}{1+e^{-bo}}$$

$$= \frac{1}{1+e^{-(b0+b1x1+\cdots\ldots bnxn)}}$$

حيث أن n عدد المتغيرات المستقلة (النسب المالية) و B قيمة المعاملات

في حال كانت Y=0 الشركات غير متعثرة

Y=1 الشركات المتعثرة

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :

أعطى النموذج دقة في تصنيف الشركات بين متعثرة وغير متعثرة تقدر بـ 70%

كانت النتائج في Iceland, Ukraine, united kingdom, Malta غير مقبولة بينما أعطت نتائج مقبولة في كل من Finland , Poland .

لم نستطع التوصل لنموذج موحد للتنبؤ على مستوى البلدان الأوروبية لعدة أسباب منها الاختلاف في مفهوم النسب المالية ودلالتها بين دولة وأخرى بالإضافة إلى كثير من العوامل المختلفة سواء الاقتصادية أو البيئية والظروف الخاصة بكل شركة أو معايير النجاح والفشل المعتمدة والقوانين والأنظمة السائدة .

الدراسة الثالثة :

(Zulkarnain ,2009)" Financial ratios discriminate analysis and the predictioncorporate of distress.

هدفت الدراسة إلى تحسين نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سنغافورة من خلال تطبيق نسب مالية ذات أثر متبادل فيما بينها على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية وقوائم التدفق النقدي للشركات عينة البحث والتي تتألف من /17/ شركة مفلسة و/17/ شركة سليمة ووضع معيار الفشل المالي وفق التالي :

1. الشركات التي قامت بإعادة هيكلتها مالياً وبناء على طلب السلطات المعنية بالرقابة على عمل هذه الشركات . 2. الشركات التي وضعت تحت الرقابة المالية .

3. شركات حققت خسائر لمدة ثلاث سنوات متتالية .

كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل التنبؤي للوصول إلى نموذج نستطيع من خلاله التنبؤ بالفشل المالي قبل سنتين وذلك بالاعتماد على نسبتين أساسيتين :

X1 : التدفق النقدي / إجمالي الأصول

X2 : المبيعات / التحصيلات

لم يستطع الباحث التوصل إلى نتائج ذات دلالة لاقتصار النموذج المقترح على نسبيتين ماليتين فقط مما يعطي نتائج غير دقيقة عن وضع الشركات عينة الدراسة كما أنه لا يساهم بالتنبؤ بالتعثر المالي بدقة عالية.

القسم النظري :

أولاً: تعريف الديون المتعثرة ، أنواعها:

مفهوم القروض المتعثرة :

تعتبر الخطوة الأولى لإيجاد حل لمشكلة ما بالتعرف الواضح على هذه المشكلة و بما أن ظاهرة القروض المتعثرة تعد واحدة من أهم المشاكل التي يتركز عليها اهتمام المصارف والتي تبذل إدارة الائتمان قصارى جهدها لتفاديها أو لمحاولة الوصول بها إلى الحد الأدنى، حيث أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجيتها الائتمانية لا يتوقف على اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان وإنما تكتمل مهارتها بقدرتها في متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على السداد عندما يحين موعد الاستحقاق والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها العميل تؤدي به إلى حالة الإعسار المالي (الزبيدي2002ص233). لذلك لا بد من التعرف على مفهوم هذه الظاهرة وأهم الآليات والأدوات التي تساعد المصرف في الكشف عنها في مراحل مبكرة تجنبه الخسائر التي ستنجم في حال التأخر عن اكتشافها.

يعرّف التعثر المالي : بأنه مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.(الظاهروآخرون ،2008،ص519)

إلا أنه توجد أنواع لهذا التعثر أو الفشل : (العربيد ، 2007، ص282)

الفشل الاقتصادي : يقصد به عدم قدرة العوائد المحققة في شركة ما من تغطية كافة التكاليف ومن ضمنها تكاليف التمويل ، أي ضعف الإدارة عن تحقيق عائد على الاستثمار يفوق المخاطر المتوقعة من هذه الاستثمارات.

الفشل المالي : وهو عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات تجاه الغير والعسر المالي قد يكون فني أو قانوني :

- العسر المالي الفني : هو عدم قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مثل مستلزمات الانتاج وسداد الأجور ومرتبات العمّال .

▪ العسر المالي القانوني : هو عدم قدرة المشروع على تغطية جميع الالتزامات المستحقة عليه وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة وطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتالية تؤثر على رأس مال المشروع .

كما تعرّف الديون المتعثرة بأنها الديون التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين المصرف وعميله إلى مخالفاتأساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل القرض وفوائده مما يجعل احتمالات خسارة المصرف واردة (Rumbauskaite,2012,p27)، كذلك عرّفت بأنها القروض التي لا يقوم المقترض بسدادها حسب جداول السداد المتفق عليها مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة (zeytmogiu;Akarim,2013,p109)، أي أنها القروض التي لم تحقق للمصرف ايرادات من الفوائد أي لا تدر عائد له، وتحدد القروض التي لا تدر عائد من خلال القيام بدراسة تفصيلية لكل قرض على حده تشمل تحليلاً لجميع المقومات الائتمانية لكل من العميل والكفيل في حال وجوده بحيث تسفر الدراسة عن اعتبار هذا القرض غير منتج ومن ثم تكوّن مخصصات له وتجنب عوائده في حسابات مستقلة لا تضاف لإيرادات المصرف وبناء على ذلك وانطلاقاً من هذا المفهوم فإنه يمكن اعتبار القروض التي لا تدر عائداً قروضاً متعثرة .ويتبين لنا من خلال ما سبق ذكره عدم وجود تعريف واحد متفق عليه للقروض المتعثرة إلا أنه على الصعيد الدولي هناك تعريفات مرجعية يمكن اعتمادها بهذا الخصوص فقد أشار الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي والمتضمن مؤشرات السلامة المالية إلى أن القرض يعتبر متعثراً إذا مضى /90/ يوم أو أكثر على سداد آخر دفعة من أصل القرض وفوائده أو في حال مضى أكثر من /90/ يوم على التأخر ولكن مع وجود أسباب أخرى مقنعة وجوهرية تشكك بقدرة العميل على السداد بالشكل الكامل (Moghadas&Baradaran&Salami,2014,p203)، كذلك فقد بينت اتفاقية بازل /2/ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن التعثر المتعلق بمقترض معين يحدث في حال تحقق أحد أو كلا الحالتين:

▪ اعتقاد المصرف بعدم امكانية العميل المقترض سداد التزاماته بشكل كامل دون لجوء المصرف إلى اتخاذ اجراءات مثل تسييل الضمانة . (Basel Committee on Banking Supervision ,2006 , p 100) :

▪ تأخر المقترض عن سداد أي التزام تجاه المصرف لفترة تتجاوز /90/ يوم. (Basel,2006,p100)

ولا يستطيع أي مصرف أن يقرر فيما إذا كان العميل متعثراً أم لا ، أو أن يقوم بوضع تصنيف له إلا بناء على مجموعة من الأسس والمعايير التي تضعها السلطات الرقابية المختصة مثل البنك المركزي وتلتزم به جميع المصارف العاملة وتشرف على تطبيقها الجهة المسؤولة عن ذلك في المصرف التي تتمثل عادة بقسم إدارة المخاطر فيه .

ففي سورية أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم / 597 / م. ن /ب4 / 2009 الذي ألغى القرار رقم / 94 / م. ن / ب4 / الصادر عام 2004 وتضمن جميع التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة وقد استند هذا التصنيف إلى مجموعة من المؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين لتحديد الفئة التي يندرج ضمنها (الموقع الرسمي للبنك المركزي في سورية)، وتجدر الإشارة إلى أنه يكون من المقبول عادة أن تواجه المصارف نسبة مقبولة من خسائر القروض عند قيامها بمنح الائتمان وتعتمد هذه النسبة على فلسفة الاقراض الخاصة بكل مصرف والتي تنعكس في السياسة الائتمانية المكتوبة حيث تظهر سياسة الائتمان درجة المخاطر التي تكون إدارة المصرف مستعدة لمواجهتها وتحملها والتي تتغير عبر الزمن وتشير المعايير الدولية إلى أن نسبة القروض المتعثرة (غير المنتجة) إلى إجمالي القروض العاملة لدى المصرف تتراوح بين 1% إلى 3% . (Essendi,2013,p30)

أنواع القروض المتعثرة :

هناك عدة تصنيفات للقروض المتعثرة نذكر أهمها : (الخضيري،2000 ، ص 60-64):

1. الديون المتعثرة وفقاً لدرجة التخطيط

1-1 : ديون متعثرة مخططة مرحلية : وهي ديون ذات طابع خاص ومعروفة مقدماً ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة بين الاستخدامات والموارد وسواء كان ذلك مرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي أو بمدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات .

1-2 : ديون متعثرة عشوائية الحدوث : وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عرضي، حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب عليه التنبؤ بها أو التحكم فيها وتؤدي لحدوث خسائر ضخمة وغير محتملة تؤدي إلى اختلال موارد المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته.

2. الديون المتعثرة وفقاً لمسبباتها :

2-1: ديون متعثرة أوجدتها عوامل ذاتية : وهي العوامل الخاصة بالمشروع ذاته، أي التي أوجدها المشروع وكان سبباً مباشراً فيها وسواء كان ذلك عمداً أو عن عدم معرفة أو اهتمام والتي من بينها:

- خلل في دراسة الجدوى للمشروع.
- عدم الالتزام بالتواقيت المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتاً أطول وعدم استكمال خطوط انتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى.
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة ومناسبة عن المشروع وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها.
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشاريع الإنتاجية.
- المشاكل الإدارية والفساد الإداري داخل المشروع والذي ينجم عن عدم التقيد بتعليمات البنك مانح التمويل وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .

2-2: الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية :

يعود هذا النوع من الديون للبيئة المحيطة بالمشروع ويحدث نتيجة ظروف خارجة عن إرادة المشروع كحدوث حالات توقف اضطراري عن العمل مثل الإضرابات العمالية أو فقدان مصادر المواد الخام، أو دخول النشاط في مرحلة من الركود والانكماش أو الحروب.

3. الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها :

3-1: ديون عارضة وتحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة نشاط المشروع ويسهل التغلب عليها لأن أسبابها عارضة وبسيطة.

3-2: ديون دائمة: وهي الديون المرتبطة بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقت طويل في معالجتها لأنها تتطلب اصلاحات جذرية وهيكلية.

ثانياً : الأسباب المحتملة لتعثر القروض المصرفية :

بعد التعرف على مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها لا بد من معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة إلا أنه من الصعب عند تناول موضوع الأسباب المحتملة لتعثر القروض المصرفية إرجاع القروض المتعثرة لمجموعة من الأسباب دون الأخرى،ويعود ذلك إلى اختلاف أنواع القروض من حيث الغرض والأجل والضمانات ومصادر السداد المحتملة ،ولكن بشكل عام يمكن تقسيم أسباب التعثر إلى مجموعات رئيسة تقف بدرجات متفاوتة وراء تعثر القروض المصرفية ومن أهمها:

1. أسباب من داخل المصرف : (Hidayet,2011,p110)

تندرج ضمن هذه المجموعة كافة الأسباب المتعلقة بمرحلة العملية الائتمانية ابتداءاً بالأمور المتعلقة بالدراسات الائتمانية التي يعدها المختصون في المصرف والتي تهدف إلى الحكم على مدى أهلية العميل لقبول طلبه في الحصول على القرض مروراً بكافة الاجراءات والتدابير المتبعة من قبل إدارة الائتمان لضمان حسن متابعة أوضاع القروض الممنوحة، وبالتالي عدم التزام إدارة المصرف وأقسامه المختصة بتطبيق تلك الاجراءات بشكل سليم يضعف من قدرة المصرف على استرداد أمواله عند استحقاقها.

2. الأسباب المتعلقة بالضمانات :

تعتبر الضمانات إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان إلا أن الأمر لا يتوقف عند عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان، وإنما يتعداه ليشمل كامل الفترة الواقعة بين تاريخ منح القرض وتاريخ الاستحقاق أي لا بد من متابعة ومراجعة الضمان للتأكد من سلامته وصحته ، إذ من الممكن أن تكون ضمانات القروض سبباً من أسباب التعثر في إحدى الحالات الآتية : (أبيش ، 2015،ص68)

- قيام المصرف بمنح القرض للعميل دون الحصول على الضمانات اللازمة أو تساهله في المطالبة بها .
- عدم مراعاة المصرف للشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة أو عدم المامه بها .
- عدم تناسب الضمان مع حجم القرض الممنوح، أو السماح للعميل بالحصول على مبلغ القرض والتصرف به قبل استيفاء الضمان المتفق عليه .
- حدوث أخطاء في تقييم الضمانات إما بسبب ضعف قدرة الجهة المسؤولة عن التقييم في تقدير قيمة الضمان المطلوب وإما بسبب تواطؤها مع العميل.

3. الأسباب المتعلقة بالإدارة الائتمانية في المصرف :

تهتم الإدارة الائتمانية بالمصرف بكافة الأمور المتعلقة ليس فقط بالآلية المعتمدة لمنح الائتمان وإنما بضرورة متابعته وتعد مسؤولة عن تطبيق السياسة الائتمانية وإعداد الدراسات اللازمة المستندة إلى الأساليب العلمية والضرورية لاتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وبالتوقيت المناسب وبما يتماشى مع أهداف المصرف وتوجهاته.

وبالتالي القصور في عملية متابعة الائتمان وعدم ايلائها الاهتمام اللازم يعتبر سبباً من أسباب التعثر ومن الممكن أن يتمثل في أحد الأشكال الآتية :(Wijekoon,2015,p39)

- عدم قيام المصرف بطلب بيانات دورية عن أداء وتنفيذ مشروع العميل الممول.
- عدم قيام المصرف بمراجعة حركة حساب العميل للوقوف على حجم ودورية الايداعات والسحوبات فيه ومقارنتها مع المعدلات الموضوعة مسبقاً.

▪ عدم قيام المصرف بالمقارنة بين محتوى دراسة الجدوى المقدمة من قبل العميل حول مشروعه عند حصوله على القرض وبين الأداء الفعلي لذلك المشروع.

▪ عدم اتخاذ المصرف الاجراءات اللازمة عند الاكتشاف المبكر لحالات التعثر المحتملة مما يؤدي إلى تفاقم وتأزم تلك الحالات وانخفاض احتمال قدرة المصرف على تحصيل حقوقه من العميل .

4. الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض : هناك العديد من العوامل المسببة للقروض المتعثرة والتي تعود بطبيعتها للعميل المقترض وتختلف هذه العوامل بطبيعة الحال باختلاف هذا العميل فرداً كان أم منشأة إلا أنه من الممكن تلخيص أهمها فيما يأتي: (Benasid,2016,p24-p25)

▪ قيام العميل المقترض بتقديم بيانات خاطئة للمصرف عند قيامه بتقديم طلب القرض أو قيامه بإخفاء معلومات أساسية تؤثر في عملية صنع القرار الائتماني من قبل المصرف الأمر الذي يؤدي في حال عدم قيام المصرف بالتحري والتأكد من صحة وصدق المعلومات المقدمة من العميل إلى اتخاذ قرارات خاطئة تكلفه الكثير في المستقبل

▪ قيام العميل المقترض بتقديم دراسة جدوى اقتصادية خاطئة للمصرف حول مشروعه الذي يرغب بتمويله عن طريق القرض،أو تكون الدراسة قائمة على افتراضات غير واقعية تتضمن المبالغة في تقدير الايرادات أو تقليل في تقدير النفقات الأمر الذي يؤدي إلى انحراف نتائج المشروع الفعلية .

▪ عدم أخذ العميل بالإرشادات والنصائح التي يقدمها له المصرف حول مشروعه خاصة في الحالات التي يكون فيها مشروع العميل حديثاً ويفتقد الكفاءة والمهارة اللازمة لإدارته ونجاحه .

▪ عدم التزام العميل بالضوابط والشروط الموضوعة من قبل المصرف والتي تتعلق بكيفية استخدام العميل للقرض في تمويل المشروع وبالقيود المتعلقة بتوسعه في الحصول على تسهيلات ائتمانية مختلفة دون ضوابط الأمر الذي يضعف من قدرته على السداد في تواريخ الاستحقاق .

5. الأسباب المتعلقة بالبيئة المحيطة :

تعد التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية المحيطة بكل من المقترض والمصرف إحدى الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر بعض القروض المصرفية الممنوحة وتتضمن تلك التغيرات كافة العوامل المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والرقابية والتقنية والاجتماعية والتي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي في قدرة العميل المقترض على مقابلة التزاماته والوفاء بها بتواريخ استحقاقها أو في قدرة المصرف على متابعة قروضه الممنوحة وتحصيلها وفيما يلي بعض من هذه الأسباب :

▪ العوامل المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي : أهمها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة وغيرها من المتغيرات التي لا يمكن التحكم بها بل يفترض التحوط لها عن طريق التحليل والتخطيط المستقبلي، خاصة وأن الدراسات أثبتت بأن عدد القروض المتعثرة يتأثر بشكل كبير بالدورات الاقتصادية وبالتغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي(الخطيب، 2004، ص 60).

▪ نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها : يساهم عدم توفر احتياطي كافي من العملات الأجنبية إلى التأثير على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فإذا كان المشروع المقترض يستورد مواد أولية من الخارج فإن ذلك سيؤثر سلباً على أرباحه خاصة إذا كانت قدرة المشروع محدودة في مجال تعديل أسعار منتجاته وخدماته تبعاً لتغيرات أسعار الصرف(الشواربي، 2002، 40).

▪ العوامل المتعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي : إن ضمان الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد يعد أحد العوامل الرئيسة لضمان توفر مناخ مناسب للأعمال مما يساهم في حل مشكلة عدم السداد ، حيث أن هذه العوامل تؤثر على القدرة الإنتاجية والتسويقية للمشروعات وبالتالي في قدرتها على السداد(الخطيب، 2004، ص62).

▪ الرقابة على المصارف : يعد ضعف قدرة الجهات الرقابية المختصة بالإشراف على أعمال المصارف وعدم كفاءتها أحد الأسباب التي تزيد من احتمالية عدم التزام المصارف بالضوابط وقيامها بممارسات خاطئة تعمل على رفع احتمال تعثر القروض ضمن محافظها الائتمانية (الشواربي، 2002، ص41) .

النتائج والمناقشة :

ستتم دراسة مدى تطور نسب التعثر المالي من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تم الحصول عليها من دراسات سابقة ومن المراجع العلمية التي تبحث بهذا الموضوع وهي :

$$\text{مؤشر التعثر} = \frac{\text{التسهيلات المباشرة المتعثرة}}{\text{إجمالي المحفظة الائتمانية من القروض والتسهيلات المباشرة}}$$

تقيس هذه النسبة احتمال تعثر محفظة التسهيلات الائتمانية بالمصرف.

$$\text{نسبة تمويل التسهيلات من الودائع} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{الودائع}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تمويل التسهيلات الائتمانية من الايداعات التي يحصل عليها ويجب أن تكون هذه النسبة أقل من 70% حيث تدل زيادة هذه النسبة على زيادة الأصول عالية المخاطرة ولذلك يتحتم على البنك حماية ودائعه من خلال تنويع الاستثمار ، حيث أن زيادة حجم الاستثمار في التسهيلات الائتمانية وخاصة غير المضمونة سيؤدي إلى زيادة احتمال فقدان البنك جزء من أصوله مما يؤدي إلى عدم قدرته على سداد الودائع وهذه النسبة يجب ألا تنخفض عن 30% لأن انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يعني عدم قيام البنك بالأداء الكافي لأحد أهم وظائفه التي تتمثل بتقديم التسهيلات الائتمانية .

وستحسب هذه النسب بالاعتماد على البيانات المفصح عنها على موقع سوق دمشق للأوراق المالية والتي تعود لستة من البنوك والتي تشكل النسبة الأكبر من البنوك الخاصة التقليدية العاملة في سورية وهي (بنك عودة ، بنك بيمو السعودي الفرنسي ، البنك العربي، بنك بيبلوس ، البنك الدولي للتجارة والتمويل) وذلك خلال الفترة الممتدة من العام 2011 وحتى العام 2016 حيث ستقارن هذه المؤشرات خلال الفترة من 2011 ولغاية 2016 مع المؤشرات المحققة للعام 2010(حيث سيعتمد عام 2010كسنة أساس كما أن نتائـــج الأزمـــة ظهرت من العـــام 2012)لمعرفة مدى أثر الأزمة السورية على محفظة الإقراض في المصارف ومعرفة فيما إذا كانت المصارف تعتمد على استراتيجيات وسياسات مكنتها من مواجهة الأزمة والتخفيف من حجم القروض المتعثرة .

وبالإضافة لهذه النسب المالية سنستعرض مجموعة حالات متعثرة في المصارف عينة الدراسة لمعرفة الأسباب التي ساعدت في ارتفاع نسبة التعثر.

الجدول /1/ يبين الحالات المتعثرة في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	45195193699	13482457632	29.83%	33.75%
2015	46160538595	14261639534	30.89%	32.75%
2014	35612312303	13058340631	36.66%	29.66%
2013	30673576961	11381593615	37.10%	30.08%
2012	30524693907	9735084012	31.89%	42.40%
2011	34916646335	4919213755	14%	55.24%
2010	37857406532	2606795326	6.88%	36.15%
متوسط نسبة التعثر =		30.06%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورةعلى موقع سوق دمشق.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 6.88% وهي نسبة مقبولة لترتفع في العام 2011 وهو العام الأول للأزمة لتبلغ 14% وذلك نتيجة حالة الهلع والخوف التي أصابت المواطنين مع بدء الأزمة وتوقفهم عن سداد التزاماتهم واستمرت في الارتفاع لتحقق أعلى مستوى في العام 2013 (37.10%) لكنها بدأت بالانخفاض نسبياً في العام 2015نتيجة العودة لمنح التسهيلات الائتمانية مما يخفف من خسائر التعثر المالي .أما فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع نلاحظ أنها بقيت تتأرجح بين 30.08% و55.24% أي أن المصرف سعى كي ينوع في محفظته الائتمانية وألا تشكل الأصول الخطرة الجزء الأكبر من أصوله.

الجدول /2/ يبين الحالات المتعثرة في بنك عودة :

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	22044084650	5633367043	25.56%	29.83%
2015	23148755135	4628304803	19.99%	38.48%
2014	27306133267	6977771070	25.55%	52.82%
2013	27140542051	8370229845	30.84%	61.60%
2012	24864303983	4921377858	19.79%	62.97%
2011	31144523864	2933046038	9.42%	61.07%
2010	39794082352	149675244	0.38%	48%
متوسط نسبة التعثر =		21.86%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 0.38% وهي نسبة جيدة لترتفع في العام 2011إلى 9.42% واستمرت في الارتفاع لتحقق أعلى مستوى في العام 2013 (30.84%) نتيجة انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية وتوقف بعضها وتعثر العديد من العملاء وتوقفهم عن السداد لكنها بدأت بالانخفاض نسبياً في العام 2015,أما فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع نلاحظ أنها كانت في العام 2010 (48%) ارتفعت خلال الفترة من 2012 ولغاية 2014 لتنخفض في العام 2015 إلى (38.48%) وتحقق أدنى قيمة لها في العام 2016 (29.83%) وهذا يعود إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية.

الجدول/3/ يبين الحالات المتعثرة في البنك العربي :

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	39937346772	29923351302	74.93%	81.92%
2015	32017102346	22155727975	69.19%	84.39%
2014	25726777345	16259217373	63.20%	77.23%
2013	23270738231	11877637939	51.04%	67.87%
2012	20945621941	8764783214	41.85%	71.19%
2011	23587055341	2553874453	10.83%	81.72%
2010	23411440170	1505763519	6.43%	65.99%
متوسط نسبة التعثر =		51.84%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 6.43% وهي نسبة مقبولة لترتفع في العام 2011 وهو العام الأول للأزمة لتبلغ 10.83% لتبقى مقبولة ، ثم نجدها تستمر بالارتفاع خلال الفترة من 2012 وحتى العام 2016 لتبلغ أعلى قيمة لها(74.93%) أما فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع نلاحظ أنها بلغت في العام 2010 (65.99%) لتستمر بالارتفاع حتى تبلغ أعلى قيمة لها (84.39%) وهي أكبر من 70% وهو يدل على زيادة الأصول عالية المخاطرة وارتفاع حجم الاستثمار في التسهيلات الائتمانية الغير مضمونة مما قد يعرض البنك إلى فقدان جزء من أصوله وزيادة تعثره وعدم قدرته على سداد ودائعه.

الجدول /4/ يبين الحالات المتعثرة في بنك سورية والمهجر :

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	12246692187	7652567562	62.49%	7.50%
2015	12825859612	6772326090	52.81%	10.49%
2014	12684191622	5912664492	46.61%	13.70%
2013	14775746819	6162640498	41.71%	17.91%
2012	20921407729	8184685798	39.12%	74,50%

2011	24875316779	1072820444	4.32%	66.96%
2010	22573468027	293544172	1.30%	62.33%
متوسط نسبة التعثر = 41.18%				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 1.30% وهي نسبة منخفضة لترتفع في العام 2011إلى (4.32%) أي بمعدل بسيط ، إلا أنها ارتفعت في العام 2012 لتصل (39.12%) أي أن المصرف خلال العام 2011 حاول أن يمتص انعكاسات الأزمة إلا أن خروج العديد من الفروع عن الخدمة في المناطق الساخنة وتدهور العجلة الإنتاجية للعديد من المشاريع الممولة من قبل البنك بالإضافة إلى شعور الخوف الذي دفع بالكثيرين إلى الإحجام عن سداد التزاماتهم،كذلك فقدان وانخفاض قيمة الكثير من الضمانات المأخوذة مقابل القروض. كل هذا ساهم بارتفاع حجم القروض المتعثرة وبالتالي ارتفعت نسبة التعثر لتحقق أعلى مستوى في العام 2016 (62.49%). أما فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع نلاحظ أنها بلغت في العام 2010 (62.33%) وبلغت أعلى قيمة لها في العام 2012 (74,50%) ، إلا أنها انخفضت بشكل كبير خلال الفترة 2013 ولغاية 2016 لتبلغ أدنى قيمة لها (7.50%) أي أن أداء البنك ضعيف وهناك انخفاض في حجم محفظة التسهيلات الائتمانية .

الجدول /5/ يبين الحالات المتعثرة في البنك الدولي للتجارة والتمويل :

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	29.160.879.203	9517053506	32.64%	33.91%
2015	27.214.664.795	11128627634	40.89%	41.54%
2014	25.995.280.831	9321200201	35.86%	48.40%
2013	25.578.118.278	5988753471	23.4%	50.07%
2012	24.865.614.128	3288580285	13.23%	55.37%
2011	29.541.667.904	1369431052	4.64%	63.87%
2010	33.155.393.670	290479029	0.87%	51.27%
متوسط نسبة التعثر = 25.11%				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 0.87% وهي نسبة جيدة لترتفع في العام 2011إلى4.64%، واستمرت في الارتفاع لتحقق أعلى مستوى في العام 2015 (40.89%) أي أن المصرف قبل الأزمة يسعى لبناء محفظة ائتمانية جيدة متنوعة سواء من خلال الاعتماد على أساليب وتقنيات في تحليل القوائم المالية للعملاء واستخدام الأساليب المتطورة للتنبؤ بالتعثر بالإضافة إلى جودة الدراسة الائتمانية لكل عميل مقترض ،ونوعية الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات، وكفاءة الموظفين في تحصيل القروض ومتابعة القروض المتعثرة، أما

فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع تأرجحت حول معدل 50% إلى 60% أي أن المصرف يسعى دوما إلى التنويع في محفظته الائتمانية.

الجدول /6/ يبين الحالات المتعثرة في بنك بيبلوس:

العام	المحفظة الائتمانية	القروض المتعثرة	نسبة التعثر	نسبة تمويل التسهيلات من الودائع
2016	28931547571	13271778942	45.87%	71.81%
2015	31465250858	12293960752	39.07%	59.12%
2014	26200107615	11791263875	45.01%	60.12%
2013	21687565896	11614223156	53.56%	62.95%
2012	20921407729	8184685798	39.12%	74.50%
2011	24875316779	1072820444	4.31%	66.96%
2010	24875316780	293544172	1.18%	61.39%
متوسط نسبة التعثر = 37.82%				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التعثر في العام 2010 بلغت 1.18% وهي نسبة منخفضة لترتفع في العام 2011 إلى (4.31%) أي بمعدل بسيط ، إلا أنها ارتفعت في العام 2012 لتصل (39.12%) أي أن المصرف خلال العام 2011 حاول أن يمتص انعكاسات الأزمة الراهنة إلا أن حجم القروض المتعثرة بدأ بالارتفاع في العام 2012 وبالتالي ارتفعت نسبة التعثر لتحقق أعلى مستوى في العام 2013 (53.56%). أما فيما يتعلق بنسبة تمويل التسهيلات من الودائع نلاحظ أنها بلغت في العام 2010 (61.39%) وبلغت أعلى قيمة لها في العام 2012 (74,50%) .

أسباب تعثر القروض المصرفية في القطاع المصرفي في سورية :

من خلال تتبع نمو معدلات تعثر التسهيلات المصرفية في سورية قمنا بتتبع أسباب تعثر بعض هذه القروض من خلال استعراض مجموعـة حالات تم أخذها من البنوك عينـة البحث وقد بلغت عـدد الحالات المدروســة ستـة حالات : [4]

الحالة الأولى : عبارة عن منح سقف ائتماني لأحد العملاء ضمن مجال تجارة السيارات بقيمة 20مليون ليرة سورية تم المنح عام 2007, وتعثر العميل عام 2012وكانت الغاية من المنح هي تمويل رأس المال العامل وعند دراسة الملف الائتماني للعميل وجدنا أن سبب التعثر يكمن في نمط الملكية الفردية للعميل وإدارته لنشاطه بشكل منفرد وعدم ارتباطه مع وكيل رئيس مما جعل تكلفة الشراء لديه مرتفعة وهامش الربح منخفض ، كما أن نوع الزبائن الذين تعامل معهم غير ملتزمين بالسداد في مواعيد الاستحقاق مما جعل العميل غير قادر على الالتزام بالسداد .

الحالة الثانية : عبارة عن قرض سكني بقيمة 2 مليون ليرة سورية تم منحه لأحد العملاء في عام 2010 وغاية القرض تمويل شراء عقار وقد تعثر العميل في سداد التزاماته تجاه المصرف المانح عام 2013 وعند مراجعة الملف

[4]جميع الحالات المصرفية المتعثرة أخذت من رسالة الدكتوراه بعنوان نموذج مقترح لتقييم الجدارة الائتمانية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي إعداد الطالب حسين قصيري وإشراف الدكتور رضوان العمار ،2016، ص 92-102

تبين أن موقع العقار في منطقة غير آمنة وساخنة مما جعله غير قابل للاستخدام أو الاستثمار من قبل العميل مما أدى لتوقف العميل عن السداد لا سيما وأن هذا العقار هو ضمانة القرض الممنوح للعميل .

الحالة الثالثة : وهي عبارة عن قرض بقيمة 60 ألف دولار أمريكي تم منحه عام 2010وغاية القرض تمويل بضاعة مستوردة ، وقد تعثر العميل عن السداد عام 2012 ولم تظهر مراجعة الملف الائتماني وجود أي مشكلة لدى العميل إلا أن التقارير الائتمانية اللاحقة للتعثر تبين أن سبب التعثر يعود إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية حيث أن العميل قام بالاستيراد بالعملة الأجنبية وترتب عليه القرض بالعملة الأجنبية، أما تحصيل قيمة البضاعة في السوق كان بالعملة السورية وبسبب الانخفاض المستمر لسعر الصرف خلق فجوة كبيرة لديه بين التدفقات الخارجة والداخلة مما أدى لحدوث التعثر .

الحالة الربعة : قرض لغاية تغطية التوسع في خط إنتاجي بقيمة 25مليون ليرة سورية منح عام 2011 وتعثر العميل عن سداد التزاماته عام 2012ولم تظهر الدراسة الائتمانية وجود أي نقطة ضعف ، وإنما يعود سبب التعثر لفقدان الخط الإنتاجي نتيجة وقوع المصنع في منطقة اشتباكات ساخنة والتي أدت لتوقف المعمل بالكامل عن العمل وفقدان العميل التدفقات النقدية الداخلة أي أن السبب في التعثر يعود للمخاطر غير المنتظمة المرافقة للأزمة السورية.

الحالة الخامسة : قرض منح بقيمة 22مليون يورو عام 2011لغاية شراء خط إنتاجي مستورد لأحد معامل الأدوية وتعثر العميل عن سداد التزاماته عام 2014 وتبين الحالة المدروسة عدم وجود مؤشرات لدى العميل للتعثر وأن سبب التعثر موقع المعمل في منطقة ساخنة أخرجته عن العمل .

الحالة السادسة : تتمثل هذه الحالة بحزمة من التسهيلات بلغت قيمتها مليار ليرة سورية منحت لشركة عام 2006وتضمنت سقفاً لتمويل مستوردات الشركة ومجموعة من قروض تمويل رأس المال العامل ومجال نشاط العميل هو صناعة وتجارة الحديد الصلب وتعثر الائتمان الممنوح عام 2010ومن دراسة الملف الائتماني تبين لنا أن السبب في التعثر يعود للبيانات المقدمة من قبل العميل وعدم عناية المصرف بنتائج التحليل المالي لهذه الحسابات غير الدقيقة أصلاً وبشكل خاص نتائج تحليل النسب المالية ونتائج تحليل التدفقات النقدية .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

من خلال الدراسة العملية لهذا البحث وبعد الاطلاع على بعض حالات التعثر في المصارف عينة البحث نجد ما يأتي :

1. عند المقارنة بين نسب التعثر في المصارف عينة البحث تظهر خبرة بعض مصارف العينة في مواجهة الديون المتعثرة والحد منها واتخاذ تدابير علاجية مناسبة فور اكتشافها للحد من آثارها.
2. ارتفاع معدلات نمو القروض المتعثرة خلال الأزمة مقارنة بالعام 2010 بحيث نجدها تجاوزت متوسط مستوى القروض المصرفية المتعثرة والذي تقدره وكالات التصنيف العالمية بـ 3%.
3. عند التحقق من مسببات التعثر خلال الأزمة السورية نجد بأنها تعود لنوعي المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة أي جزء من هذه المخاطر يعود لسوء إدارة العملية الائتمانية في المصارف وعدم اتخاذ القرار الائتماني وفق أسس علمية ومدروسة وجزء منه يعود لتداعيات الأزمة الراهنة وانعكاساتها على القطاع المصرفي.

4. ساهمت المخاطر غير المنتظمة التي تعرضت لها معظم الوحدات الاقتصادية نتيجة الأزمة الراهنة إلى ارتفاع معدلات التعثر في المصارف وذلك نتيجة خروج العديد من المشاريع الواقعة ضمن مناطق جغرافية ساخنة عن الإنتاج ومن ثم فقدان قدرتها على توليد التدفقات النقدية الداخلة وبالتالي فقدان قدرتها على السداد.

5. يلاحظ من تتبع حجم المحافظ الائتمانية لأغلب المصارف في العينة حدوث انكماش في حركة القروض خلال عام 2011 بدليل تراجع حجم المحافظ الائتمانية ، إلا أنها بدءاً من العام 2013 عادت لتستأنف منح الائتمان الذي من شأنه أن يخفف من نسب التعثر نتيجة زيادة حجم المحفظة الائتمانية ، كما أن منح الائتمان من جديد يساعد على تحقيق أرباح تخفض من الخسائر التي تتكبدها المصارف السورية.

6. بحساب متوسط نسبة التعثر لجميع المصارف خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2016 ومقارنتها بمتوسط التعثر في العام 2010 نجد أنها مرتفعة.

التوصيات :

1. ضرورة إعادة هيكلة آلية منح الائتمان في المصارف السورية بما يتناسب مع متغيرات السوق السورية وبالشكل الذي يجعل من المخاطر المنتظمة التي قد تتعرض لها المحفظة الائتمانية ضمن الحدود المقبولة .

2. السعي لاتخاذ تدابير وإجراءات ليس فقط للتحوط من مخاطر التعثر وإنما للتعامل معها ومساعدة العملاء المتعثرين لا سيما الذين تعثروا نتيجة المخاطر غير المنتظمة التي تعرضت لها أعمالهم مما يخفف من الخسائر التي يتعرض لها البنك ويساعده في تحصيل قروضه .

3. ضرورة اعتماد القسم المختص بالتحليل المالي في المصارف العاملة في سورية على أساليب التحليل المالي الحديثة عند اتخاذ القرار الائتماني والتي تساعد في كشف دقة البيانات المالية المقدمة من قبل العملاء .

4. ضرورة تنويع المحفظة الائتمانية للمصرف من أجل مواجهة المخاطر غير المنتظمة التي قد تواجه قطاع ما من القطاعات الاقتصادية .

5. التأكيد على أهمية تدريب الكوادر المصرفية لتتمتع بالكفاءة والخبرة الكافية التي تمكنها من التعامل بخبرة مع حالات التعثر التي قد يتعرض لها المصرف .

المراجع:

1. أبو خزامة ، إيهاب محمد أحمد ، *إدارة الائتمان نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية* ، بنك الاسكندرية ، مصر ،2007، 250.

2. ابيش ، بلال ، أطروحة ماجستير بعنوان *إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، تقرتBNA* بإشراف الدكتور عزاوي أعمر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،2015.

3. الخضيري ، محمد أحمد ، *الديون المتعثرة ، الظاهرة ، الأسباب ، العلاج* ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ايترك للتوزيع والنشر ،2000،363.

4. الخطيب ، منال ، *تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية* ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، 2004، ص20 .

5. الزبيدي، حمزه محمود، *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني* ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، الأردن،2000322, .

6. الشواربي، عبد الحليم، *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية* ، دار المعارف،الاسكندرية،2002،250.

7. الظاهر، مفيد،عبد الجواد، اسلام،عمر، برهان،*العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية* مجلة النجاح للأبحاث ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة النجاح الوطنية ، المجلد (21) العدد (2)، 2008,ص 515-540.

8. العربيد ، نضال ، *دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري* ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، المجلد23 ، العدد2،2007، ص307-272.

9. القريشي، صالح، *دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2005-2012*، الجزائر ،2013.

10. بزام، صافية ، أطروحة لنيل الماجستير بعنوان" *استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي*"، بإشراف الدكتور اسماعيل بن قانة، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح الجزائر،2014.

11. قصيري، حسين ماجد ، أطروحة معدة لنيل الدكتوراه بعنوان " *نموذج مقترح لتقييم الجدارة الائتمانية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على القطاع المصرفي في سورية)*، إشراف الأستاذ الدكتور رضوان العمار ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين ،سورية ،2016.

12. مطر ، محمد ، *التحليل المالي الائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية* ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان، 2000، 454.

13. مطر، محمد جهاد ، أطروحة أعدت لنيل الماجستير بعنوان" *نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)*، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين،2011.

المصادر الكترونية :

الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية .

الموقع الرسمي للبنك المركزي في سورية .

References:

1.BASEL COMMITTEE ON BANKINGSUPERVISION (BcBs),*principles for the management of credit risk,*2006.

2.BEKIROGLU.B;TAKCI .H;EKINC.I,*Bank credit risk analysis*, internationl journal of advanced engineering sciences and technologies ,December 2011,Vol 9,Issue 2, p270- 290p.

3.CIBULSKIENE.D;RUMBAUSKAITE.R,*Credit risk management model commercial bank* ,Siauliai university ,Faculty of social sciences, Vol 27, N2, 2012,p71-p77.

4. ZULKARNAIN. D ,*Financial ratios discriminate analysis and the prediction of corporate distress* ,journal of money,2009,200.

5.ZEYTMOGLU.E; DENIZ.Y, *Financial failure prediction using financial ratio An Empirical application on Istanbul stock Exchange*, journal of applied finance of banking ,Vol3,N3,2013,p510-p540.

6. LAITINEN.E; SUVAS .A. *international applicability of corporate failure risk model based on financial statement information across Europea*n *countries journal* finance and economics ,Issue 3,Vol 1 , 2013,p1-p26.

7.ESSENDI.L; KISIVUL.I, *The effect of credit risk management on loans portfolio among Sacco's in Kenya, A research project submitted in partial* Fulfillment of the requirement of the degree of master of business administration, university of Nairobi , November 2013,40.

8.ZOHRA.F;BENSAID.M,*A proposed model of predicting the financial failure of companies using partial least Square logistic regression* ,journal of management and business, Issue 9,V18 ,September2016,p20-p28.9.LAKSHAN.I; WIJEKOON. N , *The use of financial ratios in predicting corporate failure in Srilanka*, journal of Business review Vol 2, N 4, 2015, p37-p43.

10.MOGHADAS.H;BARADARAN.E,*Predicting financial distress by use of logistic informs accepted in Tehran stock exchange* ,Indian journal of fundamental applied life sience,Vol 4, No 1, April 2014,p200-p207.

11.XAVIER.B*," Bankruptcy predicting model of case of the united states* International journal of economics and finance ,Vol 6,No3,Febreuary 2014,p1-p7.